

# الفصل السابع

فلسفة التكافل الاجتماعي وادواته في القرآن والنظم المقارنة

## المبحث الأول

التكافل الاجتماعي في القرآن والقانون

### تمهيد:

المجتمع يختلف من دولة إلى أخرى من جميع الجوانب الأخلاقية والثقافية والاجتماعية وغيرها، ولكن كل المجتمعات حريصة على الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية وغيرها، وعلى الإنسان الفرد نواة المجتمع. ولدينا أربعة نظم وأنساق للتكافل بين أعضاء المجتمع، ولكل فلسفة ومنطلقات، ولكنها جميعاً تختلف في ادراكها لقيمة التكافل الاجتماعي لاستقرار المجتمع وسلامته، كما تشترك جميعاً في الأخذ بأساليب متعددة لتحقيق هدف واحد يتحقق به التكافل والرضى بين أبناء المجتمع وهو توزيع الثروة وإعادة توزيعها بشكل مستمر حتى يتحقق التكافل وتتحقق العدالة بالمفهوم الاجتماعي. والعدالة وصف لعملية توزيع الثروة ونقلها ممن يملك إلى من لا يملك، لهدفين تختلف فيهما كما سندرسها في هذه العجالة. الهدف الأول هو تقليل

الفجوة بين من يملك ومن لا يملك، والهدف الثانى هو توفير الحد الأدنى اللازم اقتصاديا للحياة الإنسانية الكريمة .

ونستطيع أن نميز بين أربعة أنساق وراها فلسفات ورؤى للفرد والمجتمع وللعلاقة بينهما.

**النسق الأول** هو النسق الغربى الذى يركز على الفرد كمدخل للمجتمع وعنده أن المجتمع يصلح إذا صلح أفراده ومن ثم صار الفرد هو ركيزة المجتمع ووحدة التحليل فى موضوعنا.

**النسق الثانى** هو النسق الشيوعى الذى تصوره كارل ماركس والذى تمت محاولات تطبيقه فى الاتحاد السوفيتى والنظم الشيوعية الأخرى التى انتهت ولم يبق منها سوى كوبا وكوريا الشمالية والصين الشعبية والتى استغرق وجودها أكثر من سبعين عاما فى حالة الاتحاد السوفيتى، ولكن وجودها فى شرق أوروبا ارتبط بنتيجة تقسيم أوروبا بين موسكو وواشنطن عقب الحرب العالمية الأولى، وكانت نهاية الحرب الباردة بانهايار النظام السوفيتى إنذاك بانتهاء النموذج الماركسى المثالى من الناحية النظرية قبل أن تباعد الطبيعة الإنسانية بين النظرية فى تكاملها وبريقها وبين الواقع بتعقيداته ومشاكله.

**النسق الثالث** هو ظل للتجربة السوفيتية بنكهة ثقافية واجتماعية مختلفة وجذور تاريخية سابقة على تأثر المنطقة العربية ومصر بالتجربة السوفيتية، وهى التجربة الناصرية فى العدالة الاجتماعية ومفهوم الضباط الأحرار فى الجيش المصرى للعدالة الاجتماعية المرتكزة على اقتران السلطة السياسية بالقوة الزراعية والرأسمالية، وغلبة القوة العسكرية على هاتين واستحقاق الضباط للسلطة والثروة، فلهم السلطة وللشعب بعض الثروة.

أما النسق الرابع والأخير فهو النسق الإسلامي الذي نستقي أصوله من القرآن والسنة وتطبيقاتها في التقاليد الإسلامية المبكرة وكذلك في الفقه الإسلامي في عصوره الزاهرة. والحق أن هذه الأنساق الأربعة تعاملت مع الإنسان على أرض الواقع بمنطلقات ونظرة وفلسفة مختلفة على التفصيل الذي نقدمه في هذه الصفحات.

### **النسق الأول هو النسق الغربي الرأسمالي (نظام الضمان الاجتماعي)**

فلسفة النظام الرأسمالي الذي نشأ في الغرب تقوم على حرية الفرد في التصرف بصفته إنساناً رشيداً في تصرفاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعيش في مجتمع ودولة، تتحدد علاقاته بهما وفق ضوابط تطورت عبر قرون عديدة. فمن الناحية الاقتصادية ظهرت نظرية السلوك الإنساني الرشيد، سواء سلوك المستهلك المحدد لكل أنماط العلاقات الاقتصادية أو صاحب المال وتطور دولة الدولة والمجتمع من الحرية المطلقة للفرد إلى الحرية المسؤولة وتعيين دور للدولة لسد الفراغ في سلوك الأفراد وحراستهم والمحافظة على قيم المجتمع بالقانون وكذلك ضبط العلاقة السياسية بين الفرد والدولة في إطار الديمقراطية. هذا النظام يقوم على الأسس الخمسة الآتية:

**الأساس الأول:** هو نطاق حرية الفرد وإبداعه وطاقته للحصول على الثروة بضوابط قانونية ولا حد لثرائه مادام يحصلها وفقاً للقانون.

**الأساس الثاني:** أن هذا الفرد الذي قد تختلف ملكاته وفرصه المتكافئة مع غيره، يختلف خطة من الثروة، فتكون صورة المجتمع تباين الخطوط بين أفرادهم رغم تكافؤ الفرص ومشروعية وسائل تحصيل الثروة واحتضان المجتمع لهذا الإطار. فيحدث تفادت بين الثروات ولا يضير ذلك المجتمع مطلقاً، لأن المجتمع والدولة حريصان على أن يكون أثر تفادت الثروات محدداً في التأثير

على السلطة قدر المستطاع وفي الحياة السياسية والخطوط السياسية للأفراد قدر الطاقة.

**الأساس الثالث:** هو أن الدولة هي الحكم في المجتمع فنقوم أجهزتها بتحصيل الضرائب من الجميع حسب قدرته على تحصيل الثروة والتأكيد من عدالة النظام الضريبية وصرامته وعدم التهرب منه لأي سبب خاصة في ظل ثقة الأفراد في الدولة ودورها، والاطمئنان إلى دقة نظامها وسلامته، وآليات مراقبته ومراجعته وتصحيحه وشفافيته.

ويمثل هذا الأساس عصب النظام الغربي في الضمان أو الأمن الاجتماعي وهو يختلف عن نظام التأمين يكون مفتوحا للأفراد في أي من مجالات التأمين المتعددة والذي تقوم به شركات متخصصة في التأمين، ويقوم على أفساط يدفعها المشترك لغرض معين وتقوم الشركة بإدارة المخاطر لتحقيق هذا الغرض خصوصا في المجالات غير المتوقعة كالحياة والحوادث والأمراض وعوارض الزمن.

**الأساس الرابع:** هو التزام الدولة بالانفاق على الحاجات الأساسية العامة للأفراد، بحيث يكون مجال الزيادة فيها متاحا للأفراد. متوفر الحاجات الأساسية سواء للاستخدام العام أو الحاجة الشخصية كالصحة والتقاعد وغيرها من الوجهة التي يغطيها نظام الضمان الاجتماعي. وهذا الالتزام تؤديه الدولة بيقين ووفقا للقانون، فلا يجوز للدولة أن تتحايل على القانون للافلات من التزاماتها على أساس المساواة بين الأفراد والثقافة في الأداء وتيسيره، كما لا يجوز للأفراد التحايل للحصول على مزايا غير مستحقة لهم قانونا.

**الاساس الخامس:** هو التعامل المباشر بين الدولة والأفراد سواء في تحصيل الضرائب أو في تقديم الخدمات على قدم المساواة مع اختلاف

مستويات الضرائب التي يتم تحصيلها حسب الدخل. فلا تميز الدولة في خدماتها بين من يدفعون الضرائب حسب المبلغ مادامت النسبة إلى الدخل ثابتة محددة في قانون، كما لا يستطيع من يدفع أكثر أن يدعى أنه ينفق على من يدفع أقل ويكون أكثر حاجة واستهلاكاً لنظام الضمان الاجتماعي. الثقة في النظام هو الذي يشجع الأفراد على دفع الضرائب، وهذه الثقة هي التي تطمئن الأفراد إلى سلامة نظام الضمان، والدولة هي مركز الثقل والقانون هو الضابط، كما أن الضرائب تحصل بشكل مطلق دون تحديد لأقسامها أو أوجه إنفاقها، فإن الخدمات تقدم أيضاً دون تحديد نسبة الضريبة على كل خدمة على حدة، فتلك مهمة الدولة التي تكفل تحصيل الإيرادات وضبط الإنفاق في ميزانية تتناقص بشفافية في البرلمان وفي الإعلام.

والمحقق أن تطور النظام الحالي في أوروبا والولايات المتحدة استند إلى تطور النظام الديمقراطي وهيمنة الشعب على السلطة من خلال ممثليه، ولا يهمه بعد ذلك إن كان النظام السياسي ملكياً أو جمهورياً، وإنما يهمه أنه نظام ديمقراطي يحترم القانون ويعمل لصالح الشعب. فالدولة بهذا النظام تكفل للجميع طرق تحصيل الثروات المشروعة بلا سقف، كما تكفل للجميع السعي وفق قدراته لتحصيلها، ولكنها تحصل الضرائب من الجميع وتقدم خدماتها ودعمها للجميع وخاصة الأفراد ذوي الظروف الخاصة، فتعوض الدولة ما حرم منه المواطن سواء بسبب عجزه الجسماني أو الصحي أو بطلته أو حاجة أسرته. فإن شأن المقتدر أن يعالج في مستشفى خاص على نفقته لا يقترح ذلك في حقه في العلاج وفق نظام الدولة، وله أن يحسن مستوى الخدمات على نفقته إذا كلن يستخدم خدمات الدولة كالترفية والطعام والخدمة وغيرها، لكن لا تمييز في الخدمة والمرافق على أي أساس خصوصاً أساس السلطة أو النفو أو

أى من أسبابها. وبذلك تنزع الدولة الغل من النفوس وتعامل الأفراد بالمساواة والعدل فتحقق العدالة الاجتماعية فى توفير الحدود الأساسية للعيش وانفتاح أفق الترقى والسمو، كما يتحقق التكافل الاجتماعى عن طريق الدولة التى تصون مجتمعها من الأمراض الاجتماعية الناجمة عن إطلاق طرق الحصول على الثروة وتفاوت الثروات، وسلاحها فى ذلك هو الضرائب ونظام الضمان الاجتماعى الذى تتفق عملية من هذه الضرائب.

### النسق الثانى: هو النظام الشيوعى

يقوم النظام الشيوعى على فكرة قد تكون صحيحة من حيث الاستقرار التاريخى وهى أن الصراع هو سجل حياة الإنسان على هذه الأرض بين القوى والضعيف، والسيد والعبد، والمالك والمقدم، والمرأة والرجل، وكانت الهيمنة عبر التاريخ للأقوى. وهى نفس نظرية داردن التى قام عليها وعلى غيرها الفكر الرأسمالى وهى البقاء للأصلح ولكن النظرية الماركسية تقدم مبررا أخلاقيا لاستخدام العنف من جانب الطرف الضعيف ضد الطرف المستغل، فهى تطالب الفئة التى أفرزتها الثورة الصناعية وهى طبقة العمال ضد أرباب لأعمال الذين يسيطرون على التشريع والسلطة وهم الذين يقودون المجتمع.

وعندما قامت الثورة الشيوعية فى روسيا عام ١٩١٧ بدأت تطبيقا مختلفا وصولا إلى الجنة الشيوعية التى قررت أن العمال يستولون على كل وسائل الإنتاج وأدات القمع والتنكيل برجال الأعمال أصحاب المصانع والآليات ثم يبدأ فى تشغيل الناس فىأخذ من كل حسب طاقته، ويعطيه من المقابل والثروة ما يناسب العطاء الإنتاجى، تمهيدا للوصول إلى صيغة، لمن كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجته} .

فالدولة الشيوعية هى التى تهيمن على مقدرات البلاد السياسية والاقتصادية والمجتمع يعمل تحت إشرافها بشكل آلى وسط قمع الحريات والإبداعات مقابل سد الحاجات البيولوجية للشعب. ميزة هذا النظام أن التخطيط المركزى آلى ويستبعد أية مفاجآت بشرية لأنه جمد الشعب وعقمه وأتاح له العيش والإنتاج كآلات. أما مشكلة هذا النظام فهى أنها خلقت مجتمعا أقرب إلى الآلة ومن جرؤ منهم على المكاشفة كان يتم نفيه فى مناطق الجليد أو يتم إخفاؤهم، فخلف بذلك شعبا يعيش ضد الطبيعة البشرية، ولذلك عندما رفع عنهم الغطاء الشيوعى احتاج إلى فترة للنفاهة والفوضى بل كان سهلا على الغرب أن يخترق هذا الستار الحديدى بالتركيز على الطبائع السوية للبشر وهى حقوق الحياة الصحيحة للمرأة، والثغرة الثانية هى إيقاظ المشاعر الدينية التى قمعت فى ظل الشيوعية، والثغرة الثالثة هى إيقاظ المشاعر بالانتماءات القومية، بعد أن حلت الرابطة الشيوعية محل القوميات المتنوعة التى تعج بها تركيبة المجتمع الروسى. هذا النظام الشيوعى الذى يقوم على الملكية العامة وتأميم المشاعر والحريات الإنسانية وتحويل المجتمع إلى أرقام من السائمة، ولا يمكن القول أنه يحقق التكافل أو العدالة الاجتماعية، فكل الأفراد حرموا حق الملكية وتم الاعتراف فقط باحتياجاتهم الفردية البيولوجية وحتى مفهوم العدالة، إن كانت عدالة العدم بين الأفراد، فإن النخبة تتفرد بالثروة وتمثل وتحتكر الثروة والسلطة والقمع.

### النسق الثالث هو النسق المصرى للعدالة الاجتماعية

فى منشور حركة الضباط الأحرار عام ١٩٥٢ مفهوم محدد فيما عرف بمبادئ حركة يوليو وهو أن السلطة تهيمن عليها الاستعمار ورأس المال والإقطاع ولم يظهر مفهوم العدالة الاجتماعية لديهم ولكن طغى عليهم كيفية

استخلاص السلطة من تأثير رأس المال والإقطاع والاستعمار وتحقيق ذلك برحيل الاستعمار وتأميم المصالح الأجنبية وقناة السويس وتمصير المرافق من الشركات الأجنبية. أما رأس المال فقد تم القضاء على أرباب الأعمال والاستيلاء على أموالهم ومصانعهم ونقلها إلى صورة الدولة وتوسيع آمال العمال وخلق طبقة عمالية موالية للنظام الجديد. أما الإقطاع فقد تم القضاء على الإقطاعيين وإذلالهم وتحجيمهم وتوزيع أراضيهم على الفلاحين المزارعين لديهم وزرع العداوة بين الطرفين على أساس أن الإقطاع حصل على الأرض بسبب عدم تكافؤ الفرص، وأنه استغل الفلاح وأن النظام الجديد وضع الأرض التي كانت بحوزة الإقطاع في يد الفلاح مما أدى إلى خلق طبقة جديدة من الفلاحين الملاك الموالية للسلطة، وتفتيت الملكية الزراعية واعتقال الإقطاعيين وإبعادهم عن مناطق نفوذهم خاصة وأنه تم تأميم الحياة السياسية التي ازدهر فيها الإقطاع ورأس المال. هكذا مهد عبدالناصر الأرضية لفكرة العدالة الاجتماعية عن طريق التخلص من الملاك لأسباب سياسية والانحياز للطبقة التي اعتبرها مستغلة انطلاقاً من أن توريث الغنى والفقر يجب أن يتوقف وأن تنتقل الثروة ورثها الإقطاع ورأس المال إلى المعدمين، فصار الإقطاع عيون والرأسماليون معدمين، وحل محلهم العاملون لديهم على سبيل الانتقام مما جعل هذه الطبقة هي الداعم لهيمنة النظام على السلطة بحزب واحد.

ثم جاءت القرارات الاشتراكية التي أعلنت ملكية الدولة لجميع أدوات الإنتاج بما في ذلك الصحف والإعلام وأدوات الثقافة والحق في إعادة صياغة المجتمع والقضاء على تركيبة المجتمع القديم. وهذا المعنى هو الأقرب إلى فكرة الاستغلال في النظرية الماركسية واحتكار الدولة لأدوات الإنتاج لإنصاف الطبقات الضحية لهذا الاستغلال، وسمى هذا النظام الجديد في مصر بالتطبيق العربي للاشتراكية أو الاشتراكية العربية أحياناً وتبارى المنافقون في تأصيل هذه

الاشتراكية واعتبرها احمد شوقي الرسول إمام الاشتراكيين، فصار في مصر قطاع عام وخطرت الملكية الخاصة وأدار النظام كل شئ أسوة بالنظام السوفيتي الحليف للنظام الناصري.

فالنظام السوفيتي والنظام الناصري في العدالة الاجتماعية متشابهان ولكنهما يختلفان في العديد من الجوانب التفصيلية المرتبطة بتوطين مصر للتجربة الشيوعية السوفيتية مما عرض التجربة لنقد الخصوم الذيم اتخذوها دليلا على الاتجاه الإلحادي المادي للنظام الناصري. بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر ظهر مطلب العدالة الاجتماعية والذي تضمنه دستور ٢٠١٢ ودستور ٢٠١٤ ولكنه ركز على مفهوم جزئي مبتور وهو تحقيق حد أقصى وحد أدنى للأجور، أو ربط الأجور بالإنتاج أو بالأسعار وكلها ومضات لا ترقى إلى مستوى المفهوم المتكامل للعدالة الاجتماعية.

في النظم الثلاثة السابقة للعدالة الاجتماعية تركز مفهوم العدالة في سد حاجات الأفراد، على أساس أن الفرد هو أساس المجتمع في النظام الرأسمالي الغربي، أو على أساس ان المجتمع هو الأساس حيث يحتكر الملكية لكل شئ ويديرها النظام لسد حاجات الناس في النظامين السوفيتي والمصري. ويختلف النظام الاشتراكي في النظامين عن النزعة الاشتراكية في النظام الرأسمالي حيث أسهمت النزعة في آنسنة النزعة المادية الربحية الرأسمالية القاسية التي رافقت الثورة الصناعة وتوسيع هامش الزيح على حساب العامل وهو ما ارتكزت عليه النظرية الماركسية في تحليلها للفكرة المادية القائمة على فائض القيمة أي هامش الربح على حساب العامل، مما أدى إلى التراكم الرأسمالي في ظل الرأسمالية المتوحشة، مثلما، أسهم النظام الشيوعي هو الآخر في تطور النزعة المرنة في النظام الرأسمالي لكن في هذه النظم الثلاثة هناك التزام من جانب

الدولة الغربية بحكم القانون، والدولة الشيوعية بحكم الأيديولوجية، والدولة المصرية كجزء من سياسات النظام، وتلك هي ركائز العدالة الاجتماعية.

### النسق الرابع هو النسق الإسلامي في التكامل والعدالة الاجتماعية

#### أولاً: النظام الإسلامي والنظم المقارنة

يختلف النسق الإسلامي عن الأنساق الأخرى في أن الله خالق الإنسان هو الذي وضعه لخلقه لكي يصنع مجتمعا فاضلا وصفه الرسول الكريم بأنه كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسرهر والحمى. ولكي يصبح أبناء المجتمع كالجسد الواحد فإن مناط التكليف هو الإيمان والثقة في وعد الله، وأساس النظام الإسلامي هو أن يعطى من لديه إلى من ليس لديه، ونقل الثروة تدينا ممن يملك إلى من لا يملك إما تكفيرا عن سيئة وإما طلبا للمغفرة أو تقربا إلى الله وإرضائه. وقد وجه الإسلام المسلم إلى الشعور بغيره في عشرات الأحاديث والآيات القرآنية، كما ركز الإسلام على ضرورة الإنفاق في سبيل الله وكره للمسلمين الربا والتبذير وحض على رعاية مشاعر المحتاج فحض على الانفاق الرى. من ناحية أخرى ذم الإسلام تجميد المال في صورة أحجار ثمينة أو اكتناز المال، والبخل، وعدم تشغيله أو إنفاقه حتى يستفيد المجتمع كله من دوران رأس المال. ولم يقصر الإسلام الانفاق على المال وإنما امتد لكل جوانب السلوك البشرى ومنها مثلا العفو عن الناس والتسامح وإشاعة السلام والوئام بين أبناء المجتمع.

وإذا كان النظام الرأسمالى فى الضمان الاجتماعى قد جعل الدولة والثقة فيهما من جانب الحاكم والمحكوم، فإن الإسلام جعل الإنفاق من جانب من يملك التزاما دينيا، وبذلك يدور وجودا وعدما حول درجة الإيمان والقرب من الله واستثمار رزق الله فى الدنيا للدار الآخرة. ولا يقدر فى ذلك أن يعاضده

نظام شبيه بالنظام الغربى، فيتسند الالتزام الدينى مع الالتزام القانونى. لأن تحلل الالتزام الدينى فى كسب المال وإنفاقه وشيوع الجشع وفساد الأخلاق فى الدول الإسلامية يحتاج إلى قانون يلزم بالإنفاق على الأقل على من يعتمدون عليه كالأسرة والوالدين والإخوة المعوزين، ولكن الالتزام القانونى يحتاج إلى دولة موثوقة ونظام شفاف دقيق وهذا لايتأتى فى العالم الإسلامى إلا فى النظم الديمقراطية مثل تركيا وماليزيا التى جمعت بين الالتزام الدينى والقانونى، ولا مانع أن يغطى القانون ثغرات الالتزام الدينى الناجمة على عدم الالتزام الصحيح بالدين.

ويعتمد النظام الإسلامى عددا من الأدوات لاعادة توزيع الثروة وتشجيع الجانب الخير فى الإنسان، ونزع الغل من أبناء المجتمع وتعويض الدولة عما حرم الإنسان منه من قدرات إذا توفرت الفرص المتكافئة. ذلك أن باب الصدقات قد أحيط بكل ضمانات الكرامة وحفظ ماء الوجه كلما كان لشخص حق على الآخر سواء كان مصدره دينيا أو قانونيا أو مصدره مشترك مثل الدية ونفقة الزوجة المطلقة حيث قرر افسلام الجانب المعنوى والمبدأ وتكفل القانون بتدخل الدولة إن لم يف المدين بما عليه على التفصيل الذى تحفل به الصفحات التالية.

### ثانيا: خصائص النظام الإسلامى ومصادره

فى هذه المناهج الأربعة حرص على مفهوم محدد للعدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة بطرق مختلفة ما دام هذا التوزيع يحقق مزايا اقتصادية ومنافع اجتماعية ومنطلق تحقيق هذه العدالة. فالمزايا الاقتصادية واضحة فى تخفيف الفوارق بين الطبقات بما يرفع القدرة الشرائية وزيادة الطلب وإنعاش الاقتصاد .

كما أن الفوائد الاجتماعية ظاهرة فى تحقيق التضامن الاجتماعى والاستقرار المجتمعى .

يقصد بالإسلام القرآن والسنة وسلوك السلف الصالح والفقہ الصحيح. فى هذه المصادر الأربعة نلمح حرص الإسلام على تضامن أفراد المجتمع، وإعادة توزيع الثروات بطريقة حضارية. وتستند وسائل الإسلام لتحقيق هذا الهدف، حتى يشيع الرضى بين الناس، على أرضية إيمانية أساسها أن الله هو الذى يوزع الأرزاق وفق معايير لا يعلمها أحد، لا علاقة لها بالإيمان، فضلا عن أن حركة الناس فى الحياة لا تأتى بعائد موحد ، وإنما حث الإسلام على الإخلاص فى أداء العمل لوجه الله، وهو وحده المتكفل بالعائد. وفى هذه الحياة، ينقسم الناس إلى فئتين، الأولى لديها فائض حاجتها والثانية لديها ما لا يكفيها، فلم يأخذ غصبا من الأولى ليعطى الثانية، أو أن يلزم القانون الأولى بضرائب للدولة وتلتزم الدولة بالانفاق على الفئة الثانية بتوفير الخدمات الأساسية لحياتها، كما هو حال العدالة الاجتماعية التى طبقتها النظم الشيوعية وفى مصر مثلا للحالة الأولى، وكما هو الحال فى الحالة الثانية فى النظم الغربية القائمة على حكم القانون. ومن أسس الأرضية التى يتحرك عليها الإسلام عدد من المبادئ التى أُلح عليها الإسلام وهى أحد عشر على الأقل.

**المبدأ الأول** هو تحريم الجسد والحقد من طائفة على طائفة ومن فرد فى المجتمع ضد آخر .

**المبدأ الثانى** عوضا عن الحسد أن يسأل الإنسان الله من فضله لأنه هو الذى يوزع وهو الذى يضمن العدل الاجتماعى.

**المبدأ الثالث** هو القناعة وحظر الجشع والتعلق بالدنيا لدرجة تنسى الإنسان الآخرة ولذلك حض الإسلام على القناعة وجعلها كنزا لا يفنى، وأكد عليها الحديث الشريف: "من أصبح آمنا في سربه معافى في جسده عنده طعام يومه فكأنما حيزت له الدنيا".

**المبدأ الرابع** هو الحصن على الانفاق في سبيل الله ، والتصدق.

**المبدأ الخامس** هو نبذ البخل أى حجب المال وتجميده دون إنفاق ودون استثمار، لقوله تعالى وأما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى، فاقترن البخل بالاستغناء عن السعى إلى رضى الله بل إن القرآن جعل لاكتناز الذهب والفضة عقوبة مهينة، بأن يكوي بها صاحبها.

**المبدأ السادس** هو الزكاة وقواعدها معروفة.

**المبدأ السابع** هو الصدقات المطلقة من المال ومن غيره، وقد اعتبر القرآن الكريم الزكاة جزءا من الصدقات، ولكن الزكاة قسمان: قسم إرادى وهى الصدقات العامة، والقسم الثانى جزء من الالتزامات المكتوبة بأقدار محددة ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ القسم الأول هو ما جاوز هذا الحق المعلوم المحدد، وهو يدخل فى باب الإحسان، ويفيد ذلك نهاية الآية، ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾.

**المبدأ الثامن** هو الصدقة الجارية وهى نفع عام يفيد عموم الناس، وهذه الصدقة الجارية تفيد الميت الذى انقطع عمله من الدنيا إلا من ثلاثة ومنها الصدقة الجارية.

**المبدأ التاسع** هو ما يقدمه المذنبون المخالفون ويكفرون عما اقترفوه. فالتكفير أى قربان طلب العفو عن خطيئة كالإفطار فى رمضان بسبب جماع الرجل لزوجته، أما الزنا فى نهار رمضان فلم يرد بشأنه كفارات. والكفارة هى الصيام أو إطعام مسكين عن كل يوم بدل الصيام. ويلحق بهذا المبدأ إطعام

المساكين بسبب عدم القدرة خاصة الصحية على صيام رمضان، وكذلك الهدى لمن لم يحترم قواعد الحج والعمرة.

**المبدأ العاشر** هو القرض الحسن وهو صدقة أيضا ولكنه صورة من صور الحث على فعل الخير، وأن يمنح من يملك شيئا لمن لا يملك.

**المبدأ الحادي عشر** هو نظام الدية ومردوده الاقتصادي وجوانبه النفسية على النحو الذي فصله القرآن الكريم.

المهم في كل هذه الحالات يقوم الفريق القادر بالإتفاق على غير المقتر والمحتاج أو المستق كما هو الحال في الدية تارة سعيا إلى إرضاء الله، أو استدامة العطاء بعد الموت أو تزكية المال أملا في زيادته، أو توقيا لغضب الله وطلب المغفرة والتقرب إلى الله بالمال.

والخلفية الأخرى المقابلة هي ميل الإنسان الفطري إلى المال وإلى جمعه واكتنازه، ولذلك فإن السبل الأحد عشرة للحث على الإتفاق هي مجاهدة للنفس الأمارة بالاحتفاظ بالمال.

وهكذا ضمن الإسلام نظاما صارما لتحقيق التضامن الاجتماعي، ولكن النظام بأكمله يخاطب الإنسان المؤمن الحريص على إرضاء الله والخشية من عقابه والطمع في جنته. فالنظام الإسلامي يقوم وجودا وعدما على مدى توفر الإيمان وقوته.

### ثالثا : صور الإتفاق في الإسلام

الإتفاق في سبيل الله هو الأداة الأساسية لنقل الثروة ممن يملك إلى من لا يملك، مادام أن الثروة من مصادر مشروعة، فيكون الإتفاق في سبيل الله سببا في زيادتها عن طريق مفهوم البركة. والإتفاق تكليف عام، سرا وعلانية من قبل أن يأتي يوم (يوم القيامة أو رحيل الإنسان من الدنيا) لا بيع فيه ولا خلال. كما تضمن الإسلام صورا مختلفة للترغيب والحث على الإتفاق،

والمقابل هو رضى الله، وزيادة البركة، وعلاج الأمراض، وإرضاء الفقراء ونزع الحسد على الغنى وتثبيت إيمان الفقراء، بأن يطلبوا من الله وحده والله يسخر بعض عباده للإنفاق على بعض عباده ولذلك حث الإسلام على ألا يسأل الإنسان إلا الله، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا سألك عبادى عني فإني قريب أجيب دعوة الداعي إذا دعان. وهو الذى يقدر الأرزاق ويهدى من يشاء إلى طريق الخير والإنفاق، والتغلب على البخل والتمسك بالمال. وذم القرآن البخل لأن البخل يعنى إمساك المال دون جريانه إنفاقا واستثمارا، ولذلك توعده الله الكانزين بأن يكون بما كنز بعد إحصائها فى نار جهنم. فأصبح الإنفاق أمرا ملزما للمؤمن وصفة مستحبة للمؤمن، وفى ذلك إصرار على تكافل المجتمع.

أما صور الإنفاق فتضمها الصدقة التى تتجاوز مكونات الإنفاق ولو أن القرآن وسع نطاق الإنفاق هو الآخر حتى صار العفو إنفاق المعوزين، وفى التحليل الأخير يترجم العفو أحيانا إلى مال. فالصدقة والإنفاق مفهومان أساسيان ووسيلتان جوهريتان لنقل الثروة بل إن من صور الصدقة حسن الجوار وإمالة الأذى عن الطريق، مثلا وإلقاء السلام وعيادة المريض والقول الطيب واللقاء الحسن والمبادرة إلى الصلح. على أن أخلاق الإسلام ووسائل نقل الثروة من المالك إلى المستحق هى التى تصنع المجتمع المتكافل الذى إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى. فيلح الحديث الشريف على الزهد: من بات آمنا فى سربه معافا فى بدنه لديه قوت يومه حيزت له الدنيا بحذاقيرها. وفى حديث آخر: من كان عنده فضل زاد فليجد به على من لازاد له إلى آخر الحديث ، وقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه، وقوله والله لا يؤمن من بات شعبانا وجاره جائع.

هذا المجتمع المرفه، مجتمع رأسى فى علاقة أعضائه بالله فالفقير يسأل الله والغنى ينفق فى سبيل الله، كما أنه مجتمع أفقى فى علاقة أعضائه

دون من أو أذى أو رياء الناس فشدد القرآن على ألا تنهر السائل وعلى ألا تتبع صدقاتنا باليمن والأذى، أو نخرج الصدقة مرضاة الناس أو طلبا للسمعة الطيبة، وأنذر القرآن من يعمل ذلك بأن يحبط عمله وليس له في الآخرة نصيب.

وقد أكد القرآن على عظم الصدقة بين العبادات ، فتمنى من فاتهم في الدنيا أن يعودوا إليها ليتصدقوا (ولو بشق ثمرة) لما للصدقة وإن قلت من معاني ودلالات وأهمية (على أصدق).

### صور الإنفاق والصدقات

لاتقع صور الإنفاق تحت حصر نذكر منها:

- ١- الصدقة الجارية التي تنفع الميت بعد موته وانقطاع عمله.
- ٢- حق الفقراء الذين يحضرون توزيع التركة.
- ٣- حقوق الفقراء يوم الحصاد (صدقة الحصاد).
- ٤- الزكاة وهي من أركان الإسلام الخمس، ولها قواعد وأوجه مقررة في القرآن والسنة وتختلف الوفاء بها ينال من إسلام المسلم. والزكاة صورة من صور الإنفاق والصدقة، وهي في المال والثروة والمحاصيل وعن الصيام طمعا في قبول صوم رمضان، فلا يرفع الصيام إلا بزكاة الفطر، وهي مقادير محددة في كتب الفقه.
- ٥- توزيع اللحوم في مخالقات الحج والعمرة لجبر هذا الركن في العبادة وهو الهدى، وفي عيد الأضحى إحياء لسنة إبراهيم الخليل.
- ٦- توزيع الأطعمة أو المال أو غيره من صور الإنفاق في العقيقة وفي المآثم والنذور. وشدد القرآن على أن الوفاء بالنذر من خصائص الإيمان، بشرط

أَنْ يَكُونَ النَّذْرُ مِمَّنْ يَجُوزُ فِيهِ النَّذْرُ فِي عَمَلٍ طَيِّبٍ ﴿يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾ (٧) وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (٨) إِنَّمَا نَطْعِمُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكْرًا ﴿(الأنسان ٧، ٨، ٩)﴾.

٧- التزكات والميراث للمستحقين والوصايا والهبات المستحقة والديون من التركة، فضلا عن التصدق عنم يحضرون القسمة من الفقراء.

٨- الأوقاف التي يقدمها البعض للإتفاق على أوجه البر وهي صدقة جارية.

٩- الدية وهي المبلغ الذي يدفعه القاتل لأهل القتل في القتل العمد أو الخطأ وهو ليس ثمن القتل ولكنه إعانة وترضية لأهله، وقد يخصص صدقة جارية للمتوفى أو لرعاية صغاره أو من كان يعولهم. وهذا المبلغ من جانب القاتل جزء من عقوبة القتل وغرامة لعمله الآثم. ولكن القرآن وضع قواعد حضارية راقية في علاقة القاتل بمستحقى الدين بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ۖ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ۖ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ ۚ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ۗ﴾ (البقرة ١٧٨) فاعتبر القاتل أخا وليس عدوا وحثه على أن يؤدي ما تقرر بإحسان في المبلغ وإحسان في طريقة الأداء، فلا يتمسك بحرفية المبلغ بل يزيد ما أفاء به الله عليه من سعته، استشعارا للتكفير عما فعل وتضامنا مع أهل الفقيد. وأما أهل الفقيد فلا يلحون في طلب الدية وإنما يتابعونها بالمعروف حتى لا تتحول لديه إلى دين مجرد من أسبابه، فتضيع الفائدة الحضارية والاجتماعية منه. وقد عالجت أخلاقيات القرآن في هذا الباب.

١٠- اصطناع مختلف المناسبات للتصدق والإنفاق على الفقراء كالاحتفال بالمولود في العقيقة والسبوع، والذهاب إلى الحج والعمرة والعودة منها والمولد والأعياد والمحن التي يتعرض لها بعض أفراد المجتمع كالمرض والموت والفواجع والتضامن معهم، وتفريج الكرب.

١١- القرض الحسن وهو صدقة إما محددة أو مطلقة، فإن كان القرض محددا، كان زكاة أو قرضا يضاف إلى الزكاة ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ وقوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ وقوله سبحانه ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ والإنفاق يمكن أن يتجاوز حدود الحق الي نطاق الإحسان.

١٢- وقد شدد نظام العدالة الاجتماعية في الإسلام على الكراهة للربا سواء في تحصيل المال أو إنفاقه، فلا يحصل المال إلا من مصادر مشروعة، ولا يتصدق إلا من حلال "إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا". أما الربا في الإنفاق فهو محظور. يقابل الربا أكل أموال اليتامى سواء من جانب من كان مالهم في ذمته، أو كان مديرا لهذا المال. فإن كان هو مصدر حق اليتيم، حذره القرآن بأن أكل حق اليتيم هو أكل للنار وسيصلون سعيرا ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ والذين يديرون أموال اليتيم يأكلون بالمعروف أو فليستعفف إن لم يكن بحاجة إلى مقابل الإدارة، والمحافظة بقدر المستطاع على مال اليتيم.

١٣- الكفارات أو الأداءات والتعويضات وهي إطعام المساكين بسبب فساد الصيام في رمضان أو عدم القدرة على الصيام لأسباب صحية دائمة، فالأولى كفارة، والثانية فدية وكذلك يدخل في باب الكفارة من حنث في قسمه ولا يقدر على الصيام لمرض مزمن. وقد فصل الفقه الكفارات والفدية.

- ١٤- المساعدة في أحوال الغارمين وهو من أبواب الصدقات والزكاة، والغارم هو السجين بسبب عدم قدرته على دفع مستحقات والتزامات مالية أودية.
- ١٥- بر الوالدين ووصل الأرحام والنفقة على من يستحق أو غير القادر.
- ١٦- هدايا الزواج والمهور والعطايا، وأنواع النفقة في الطلاق، وحصانة الأبناء، وكذلك في أحوال الطلاق على مال، والتطليق، والخلع، في كل هذه في النهاية مستحقات إلزامية طابعها ديني ولكنها تسويات حضارية لوضع جريح تكون فيه الزوجة عادة في وضع ضعيفحتى وهى تفتقر حريتها بالخلع. ولما كان عقد الزواج من العقود المقدسة التى تنشأ بها الأسر وحياة الناس، فقد جعل الله من آياته أن خلق لنا من أنفسنا أزواجا لنسكن إليها بالزواج وجعل بين الزوج وللزوجة مودة ورحمة فإذا انقض الزوج بموت أحدهما انتقلت الثروة بالإرث، وإذا انحل العقد بالطلاق أو غيره، فقد حث القرآن الزوج على ألا يعضل الزوجة المطلقة، وألا يئس الفصل بينهما وقد أفضى بعضهم إلى بعض بكلمة الله، وهى قيم نبيلة تجعل المناسبة المؤلمة بأقل التكاليف النفسية.